

ذوق مصبح في 30 كانون الثاني 2018

كلمة الأب بيار نجم

في مؤتمر: Price Media Law Moot Court Competition

أصحاب المعالي والسعادة،

سيداتي وسادتي أعضاء الجسم القانوني والإعلامي والعاملين في خدمة الحقل العام،

حضرات الباحثين والباحثات في الحقل الأكاديمي والتربوي، من لبنان والشرق

الأوسط،

أيها الأصدقاء،

أية مرحلة وأي زمان أنسب من يومنا هذا للبحث في حرية التعبير في حقول الإعلام وتكنولوجيا المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي، ودور الدولة والقضاء في التشريع وسنّ القوانين ورسم المعايير، لحفظ حقّ الأفراد والجماعات والمؤسسات، دون مسّ بحرية الفرد والإعلام في حقّ الكلام ونقل الخبر؟

فهذه المرحلة هي مرحلة مخاض للمنطقة بأسرها: ثورات ونزاعات وتغيّرات، تبدّل في الأنظمة، حروب أهلية، أنقسامات طائفية وحدّة في النزعات الإثنية الانفصالية، بروز الأصوليات من هنا وهناك، حروب ومئات الآلاف من اللاجئين والمهجّرين، باتوا يشكّلون عبئاً على اقتصاد البلدان المضيفة، وخطلاً بتوازنها الديموغرافي، الذي، بخلّله، قد يعيد بعض البلدان الى حالة الفوضى والانقسام. ولكنهم أيضاً بشر، مواطنون، لهم حقوق وكرامة، إنهم أكثر من مجرد أرقام وتأثير ديموغرافي، إنهم كرامة مطلقة .

لا يمكن إنكار دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعيّ في هذه الحدث كلّها منذ أولى شراراتها، لحظة احراق محمد بو العزيزي لنفسه في تونس، إذ صارت وسائل التواصل الاجتماعيّ والإعلام الرقمي حافزاً لخلق ردة فعل شاملة تخطت حدود الأوطان التقليدية: لقد صار للإعلام بشكله المعاصر قدرة تتخطى مجرد نقل الحدث، لقد صار مشاركاً في صنع الحدث، وقادراً على إعطائه عظمة في الحجم وسرعة في الانتشار وهو ما كان ليعجز عنه الإعلام التقليدي منذ عقدٍ من الزمن. لقد صار تحوّل الإعلام من ناقل للحدث الى مكوّن لرأي عام شامل وكونيّ، فمن ممّا لا يذكر صورة جسد الطفل الكرديّ الصغير بقميصه الأحمر ملقى على شاطئٍ تركيّ؟ من لا يذكر صورة الصحافيّة التي تسببت عمداً باعاقة لاجيءٍ سوريّ وطفله بين يديه وسقوطه وطفله أرضاً في إحدى دول العبور الأوروبيّة؟ لقد نقلت هاتان الصورتان الرأي العام الغربيّ من مقلب الرفض لدخول اللاجئين الى أوروبا الى مقلب التعاطف والتعاضد!

وفي عالم السياسة وتدبير الشأن العام، صار للإعلام أيضاً، بسبب قدرته السريعة على الانتشار بشكله الرقميّ، القدرة على تغيير المعطيات في اللحظة الأخيرة بسبب تويت أو بسبب رسالة على واتساب. وبسبب أو بفضل وسائل التواصل الاجتماعيّ، وقد صار أداة إعلام أساسية، لم يعد هناك من غرف مغلقة، ومن أحاديث حلقاتٍ مقرّبة وخاصّة. لقد صارت وسائل التواصل هذه تحدّ ودافع الى الشفافيّة المطلقة في السياسة، فما يقال في المخادع يُعلن على السطوح، وهو أيضاً تحدّ للمشرّعين ولمن يستنّون القوانين، للتفكير في كيفية صيانة حرّية نقل الخبر، مع الحفاظ على حق الإنسان في الخصوصية؟ وفي كيفية سنّ قوانين انتخابية تحمي الرأي العام من ديكتاتورية الشائعات والأخبار الزائفة قبل إدلائه بصوته؟ وكيف يمكن لنا اليوم الكلام على "صمت انتخابيّ"

يُتيح للناخب التفكير والتمييز في اليومين الأخيرين قبل إدلائه بصوته، في وسط هذا الضجيج الرقمي غير المنظم؟

إن قدرة التأثير هذه تطال أيضاً الواقع الاجتماعي والمؤسسي والفردية: رسالة واحدة بمضمون خاطئ أو شائعة تطال أشخاصاً أو مؤسسات، تضرّ بسمعتهم، تشوّه صورتهم، تكبّدهم خسائر فادحة، تنتشر انتشار النار في الهشيم، تصل الى القارات الخمس في غضون دقائق، وتجعل الفرد أو المؤسسة في وضع غير القادر على الدفاع عن نفسه. إنها تحديات العصر الإلكتروني الجديد، وتحديات التشريع والمشرّعين، لاجاد الآليات التي تضمن للفرد وللمجموعة وللمؤسسات حقوقها، وتضمن كرامتها، وتمنع التشهير بها او حتى ابتزازها، وتصون من جهة أخرى حق المواطن في التعبير عن رأيه، وحقّ الإعلام في نقل الخبر. وأن تسنّ القوانين التي تضمن أمن المجتمع من أخطار التطرّف والإرهاب، دون أن تنزلق في مهاوي الدكتاتورية والتوتاليتاريا القامعة الحرية باسم الأمن. وأن تجد الأطر لمحاربة التمييز العنصري والطائفي والاثني والايديولوجي والجنسي، وكلّ تمييز يطال الأقليات بكافة أنواعها، دون السقوط في فلسفة النسبية وفقدان المعايير.

وإن كان دور التشريع وسنّ القوانين أساسياً في خلق هذا التوازن بين صون حقّ الأفراد والمؤسسات في خصوصيتهم وفي كرامتهم، وحفظ حقّ وسائل الإعلام في حرية الكلمة ونقل الخبر، فإن القوانين وإن كانت ضرورية، فهي تحاسب وتعاقب، ولكنها غير قادرة على استباق الضرر. أضف الى ذلك أن القوانين والتشريعات قد تسقط الإعلام في سجن الرقابة المكثفة، وتحجب عنه إمكانية أن يكون السلطة الرابعة فعلاً، وأن يمارس

رسالته الأساسية في نقل الكلمة ونشر الخبر، وفي تسليط الضوء على أخطاء السلطة وتقصيرها في أداء واجباتها نحو المواطن ومحاسبتها أمام الرأي العام، وهو دور الإعلام في المجتمعات الديمقراطية. إن العنصر الذي يحرر الإعلام من اغلال الرقابة القمعية ويعطيها أمكانية الرقابة الذاتية الموضوعية التي تحفظ للأفراد وللجماعات والمؤسسات حقها وتقيها ظلم الخبر الكاذب المدمّر هو النظام الأدبي. إن آداب المهنة وأخلاق الإعلام والصحافة هو الحلّ الأجدى للحفاظ على هذا التوازن، فلا يسقط الإعلام في ديكتاتورية القمع والمنع، ولا يسقط الأفراد في ديكتاتورية الإعلام الموجه أو الكاذب.

هو إذا حوار تناغم وتوازن بين حقّ المواطن في الحصول على المعلومات، وحقّ الإعلام في ممارسته لحقّ الكلام ونشر الخبر من جهة، وبين القانون والتشريع الذي يهدف الى حفظ حقّ المرء وكرامته من أي ضرر يطال شخصه أو مصالحه. لا يمكن لهذا التوازن أن يحصل دون سلّم قيم ودون نظام أخلاقيّ يسم الإعلان ويرفعه من مجرد مهنة الى مصاف الرسالة، ليصبح معلن للحقيقة، ساعٍ للعدالة، مدافع عن الضعيف والمظلوم إزاء سوء استعمال من هو في السلطة لقوّته. وهنا يكمن دور الجامعة كمؤسسة تعليم عالٍ تسعى الى رقيّ المجتمع. هي مسؤوليّة كليات الإعلام في أن تلتزم تخريج إعلاميين رسل، وفي أن تنقل اليهم عبر برامجها الى جانب المعارف النظرية والعملية البعد الأخلاقيّ، ليصبح الإعلامي قادراً على التمييز بين السبق والحقيقة، فلا يضحّي بالحقّ في سبيل الشهرة، ولا بكرامة الإنسان تحت حجة الحرية. وبهذا تلتزم جامعتنا اليوم، ليكون اعلاميونا مكرّسين للحقّ، ساعين للعدالة، واضعين نصب أعينهم صون كرامة الإنسان وخير المجتمع.

عندها فقط، يبلغ اعلامنا غايته التي من أجلها وُلد :أن يعلن الحقيقة، ويزود عن الضعيف، ويسعى لصون حقّ المرء في التعبير، على أساس أدبيّ راسخ يتمحور حول كرامة الإنسان .وهنا يلاقيه القانون، في حمايته لهذه القيم عبر التشريع وسنّ القوانين، فيولد من هذا اللقاء مجتمع حقّ وحرية وعدالة.

ولقاؤنا اليوم صورة وعيئة نعتد بها تتكامل بكل فخر مع مباراة أوكسفورد الدولية في قوانين الإعلام وحقوق الانسان التي أنشأتها مدرسة الحقوق في جامعة أوكسفورد منذ اثني عشر عاماً وهي تشمل جميع كليات الحقوق في العالم. فتحية لهم من القلب.

وبالموازاة، أحیی الإعلاميين والمؤسّسات الإعلاميّة الحاضرة معنا اليوم لنقل هذا الحدث، أنتم شركاء المجتمع الجامعيّ، نتشارك القيم ذاتها، قيم التفتيش عن الحقيقة والسعي الى إعلانها من أجل صون حق الإنسان وكرامته، في مجتمع عادل، يصونه القانون .

كما أحیی معالي وزيری العدل والإعلام، ومن يمثّلهم، والجسم القضائي والتشريعيّ ورجال القانون الحاضرين بيننا، فحضور القانون والإعلام هو حضور العدالة والحقيقة، يتحاوران، يسيران جنباً الى جنب، فلا تصبح حرية الكلمة مساً بكرامة الإنسان، ولا يتحوّل القانون الى قمع وكمّ أفواه.

كما أحیی الحاضرين القادمين من مختلف دول المنطقة، وعلى رأسهم سعادة السفراء ، وممثلي الجامعات .علّنا ننطلق نحو بناء شرق لا يجعل من الشرائع والقوانين أدوات

قمع وترهيب، فيصبح إعلامه وسيلة رقابة راشدة للأنظمة، وتكون القوانين فيه حافظة  
لحق المواطن، لتصان حقوقه، ويصان صوته وكرامته.  
وأهلاً وسهلاً بكم في جامعة سيّدة اللويزة .